الأمم المتحدة

E/C.19/2013/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 March 2013
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثانية عشرة
نيويورك، ٢٠-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الأعمال المقبلة للمنتدى، بما في ذلك المسائل التي يُعنى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسائل الناشئة

دراسة عن آثار ازدهار أنشطة التعدين في مجتمعات الشعوب الأصلية في أستراليا

مذكرة مقدمة من الأمانة

عملا بالقرار الذي اتخذه المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية عشرة (انظر E/2012/43، الفقرة ١٠٦)، تولت ميغان ديفيس، عضو المنتدى، إجراء دراسة عن آثار ازدهار أنشطة التعدين في مجتمعات الشعوب الأصلية في أستراليا، وهو وارد طيه لعرضه على المنتدى في دورته الثانية عشرة.

* E/C.19/2013/1.

210313 210313 13-24920 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة عن آثار ازدهار أنشطة التعدين في مجتمعات الشعوب الأصلية في أستراليا

أولا – مقدمة

١ – على غرار العديد من الدول، شهدت أستراليا على مدى السنين سلسلة من فترات ازدهار أنشطة التعدين – التي تتميز بزيادة كبيرة في الاستثمار في أنشطة التعدين أو نواتج التعدين – وتشهد حاليا ازدهارا في أنشطة التنقيب عن المعادن والطاقة[١]. ورغم أن أستراليا لم تشهد أوجه القصور التي ارتبطت ببلدان أخرى وقعت في مأزق الظاهرة المعروفة باسم ''مفارقة الوفرة'' أو ''لعنة الموارد''، التي تعاني فيها دول غنية بالمعادن تدهورا في سيادة القانون وفي المؤسسات العامة، وينتشر الفقر المدقع في المناطق، فإن هناك بعض مناطق التعدين التي تقطنها أغلبيات كبيرة من السكان الأصليين تعيش في فقر مدقع بحسب ما تشير إليه البيانات الاجتماعية – الاقتصادية[٢].

٢ – وتملك الشعوب الاصلية في أستراليا أكثر من ٢٠ في المائة من مساحات الأراضي عبر مجموعة متنوعة من النظم القانونية لحيازة الأراضي[٣]. ولذا لا يُستغرب أن أكثر من ٦٠ في المائة من مشاريع التعدين في أستراليا تجري على مقربة من الأماكن التي تقطنها مجتمعات الشعوب الأصلية[٤]. وتنفذ معظم هذه المشاريع في منطقة بيلبارا في غرب أستراليا[٥]. وحيث إن الازدهار الحالي في أنشطة التعدين في أستراليا قد أثر بشكل كبير في مجتمعات الشعوب الأصلية، فإن هذه الدراسة ستقدم لمحة عامة عن الجوانب الإيجابية والسلبية

---

(١) انظر: Ric Battellino, “Mining boom and the Australian economy”, Bulletin (Reserve Bank of Australia, 2010).

(٢) انظر: Marcia Langton and Odette Mazel, “The resource curse compared: Australian Aboriginal participation in the resource extraction industry and distribution of impacts”, in Community Futures, Legal Architecture: Foundations for Indigenous Peoples in the Global Mining Boom, Marcia Langton and Judy Longbottom, eds. (Oxford, Routledge, 2012).

(٣) انظر: Marcia Langton and Odette Mazel, “Poverty in the midst of plenty: Aboriginal people, the ‘resource curse’ and Australia’s mining boom”, Journal of Energy and Natural Resources Law, vol. 26, No. 1 (2008), pp. 31-65.

(٤) انظر: Australia, Department of Industry, Tourism and Resources, Working with Indigenous Communities: Leading Practice Sustainable Development Program for the Mining Industry (2007), p. 3.

(٥) انظر: John Taylor and Benedict Scambary, “Indigenous people and the Pilbara mining boom: a baseline for regional participation”, Research Monograph, No. 25 (Canberra, Centre for Aboriginal Economic Policy Research, Australian National University, 2005).

لهذا الازدهار، بالاستفادة من الدراسات الواسعة النطاق التي نُشرت منذ بدايته. وتشمل بعض الآثار المفيدة إبرام الاتفاقات مع الشعوب الأصلية، والتنمية الاقتصادية وبناء القدرات، وفرص العمل وتحسين الهياكل الأساسية. أما الآثار السلبية التي تشعر بها الشعوب الأصلية فقد تمثلت في انخفاض في درجة الرفاه على الصعيدين الثقافي والمجتمعي، والضرر البيئي، والأضرار التي لحقت بالأماكن المقدسة، وارتفاع تكلفة المعيشة، بما في ذلك انخفاض فرص استفادة الشعوب الأصلية على السكن والخدمات الصحية بتكلفة ميسورة.

٣ - ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود نقص في البيانات الديموغرافية التي يمكن التعويل عليها لتحديد أثر أنشطة التعدين على مجتمعات الشعوب الأصلية، وأن الأدوات المستخدمة لقياس نوعية الحياة أو الرفاه تفتقر إلى جانب يراعي بشكل مناسب اختلاف الثقافات ومُدخلات الشعوب الأصلية، وهذا يعني أن البيانات المتاحة محدودة الفائدة في تقديم صورة دقيقة عن آثار ازدهار أنشطة التعدين[٦]. ولقد سبق أن أثار المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية مسألة صعوبة قياس رفاه الشعوب الأصلية (انظر E/C.19/2006/CRP.3).

٤ - وستبدأ هذه الدراسة بالنظر في المواد ذات الصلة الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، قبل استقصاء الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن ازدهار أنشطة التعدين من حيث إبرام الاتفاقات، والعمالة والنسيج الاجتماعي، بما في ذلك عوامل من قبيل الإسكان والصحة والرفاه.

ثانيا - الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٥ - يتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية عددا من الأحكام ذات الصلة. فالمادة ٣ تنص على الحق في المشاركة في عملية صنع القرار وفي التدابير التي تؤثر في الحقوق الشخصية المتعلقة بالتنمية. وتكرس المادة ٨ الحق في التمتع بالحماية المتساوية بموجب القانون وتسعى إلى التخلص من التمييز وإلى منعه. وتكرس المادة ١٠ حقوق الشعوب الأصلية في عدم ترحيلها من أرضها. وتشدد المادة ٢٥ على أهمية القيم الثقافية والروحية القائمة في العلاقة بالأرض، في حين أن المادة ٢٦ تتعلق بالحق في امتلاك الأراضي واستخدامها بحكم الملكية التقليدية. وتنص المادة ٢٨ على الحق في التعويض. وتكرس

(٦) انظر: Jon Altman and David Martin, eds., “Power, culture, economy: indigenous Australians and mining”, Research Monograph, No. 30 (Canberra, Centre for Aboriginal Economic Policy Research, Australian National University, 2009).

المادة ٢٩ الحق في استخدام الموارد والأراضي، وإدارتها وحفظها، في حين تنص المادة ٣٢ على الحق في إبداء الرأي في القرارات في الحالات التي تحتفظ فيها الدول بملكية الموارد المعدنية أو الموارد الموجودة تحت سطح الأرض. وتتعلق المادة ٣٣ بالحق في تنمية وتحديد الهوية والانتماء.

ثالثا – الآثار المترتبة على ازدهار أنشطة التعدين

ألف – إبرام الاتفاقات

٦ – يُنفذ قسم كبير من أنشطة التعدين في أستراليا في أراضي الشعوب الأصلية. ولذا يستتبع ذلك أن فوائد ازدهار أنشطة التعدين ستكون متاحة لمجتمعات الشعوب الأصلية التي تقيم بالقرب من مناطق التعدين، أو التي تقع أراضيها على مقربة منها. وإبرام الاتفاقات بين شركات التعدين ومجتمعات الشعوب الأصلية هو أحد سمات الازدهار الحالي. وبالفعل، يمكن وصف هذا الازدهار بأنه يُبيّن أفضل الممارسات الناشئة فيما يتعلق بإبرام الاتفاقات، حيث تتبع شركات التعدين نهجا طويل الأجل ينطوي على مراعاة رفاه الشعوب الأصلية والحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه. وهذا يعني أن الاتفاقات لا تشمل توزيع الإيرادات فحسب، بل تشمل أيضا الفقر والتعليم والتدريب والصحة والثقافة.

٧ – وعموما، يفرض القانون على قطاع التعدين التشارك مع الشعوب الأصلية وإبرام اتفاقات مع مجتمعات الشعوب الأصلية بموجب الأطر القانونية القائمة، مثل قانون سندات الملكية الخاصة بالسكان الأصليين الصادر في عام ١٩٩٣، وقانون حقوق السكان الأصليين في الأراضي (الإقليم الشمالي) الصادر في عام ١٩٧٦. ومن المهم الإشارة إلى أن أنشطة إبرام الاتفاقات وعائدات أي اتفاق مُبرم لن تفيد بالضرورة مجتمعات الشعوب الأصلية أو تصل إليها لمجرد كونها تعيش بالقرب من منجم ما. ولكن أصحاب حقوق الملكية، مثل حاملي سندات الملكية الخاصة بالسكان الأصليين، سيشاركون فيها بشكل رئيسي. وبالفعل، من المسلم به أن مجتمعات الشعوب الاصلية التي ستستفيد من عائدات التعدين في أستراليا قليلة[٧].

٨ – والافتراض الذي تستند إليه مناقشة مسألة ازدهار أنشطة التعدين هو أن في وسع مجتمعات الشعوب الأصلية كسب إيرادات كبيرة من أنشطة التعدين في الأراضي العائدة لها بحكم الملكية التقليدية. وتتبدى صحة هذا الافتراض بصورة متزايدة في الإقليم الشمالي

(٧) انظر: Ciaran O'Faircheallaigh, "Curse or opportunity? Mineral revenues, rent seeking and development in Aboriginal Australia", in Community Futures, Legal Architecture, Langton and Longbottom, eds.

وفي مناطق كيب يورك، وبيلبارا، وكيمبرلي. ولكن، بحسب ما يتبين من البحوث التي أجريت مؤخرا حول الأحكام المالية والأحكام الأخرى الواردة في الاتفاقات المبرمة بين جماعات الشعوب الأصلية وشركات التعدين، فإن العديد من جماعات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في أستراليا لا تزال ذات قدرة ضئيلة على الإصرار على الحصول على مبالغ كبيرة. فبالنسبة لهذه الجماعات، تظل مسألة تحديد ما إذا كانت إيرادات الموارد المعدنية تمثل لعنة أو فرصة هي مجرد مسألة افتراضية حتى الآن.

٩ - وتشير الأدلة إلى أن من الصعب التأكد من نوعية اتفاقات التعدين وفوائدها بسبب سرية تلك الاتفاقات: ومن المحتمل أن الواقع هو أن مجرد إبرام اتفاقات لم يكفل بالضرورة تحقيق نتائج مفيدة ومنصفة لقسم كبير من مجتمعات الشعوب الأصلية[٢]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فعالية اتفاق ما يمكن أن تتوقف على مهارات وموارد المنظمة التي تدير شؤون مجتمع السكان الأصليين. وبناء على ذلك، ولئن كان الحق في التفاوض في إطار قانون سندات الملكية الخاصة بالسكان الأصليين يوفر الفرص لمجتمعات الشعوب الأصلية، فإن انخفاض مستويات العمالة، والتحصيل الدراسي وامتلاك المؤهلات الجاهزة للعمل في المناطق النائية، هي عوامل تحد من تأثير ازدهار أنشطة التعدين في تحويل المجتمعات[٢]. وبالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن حكومات الولايات في أستراليا، مثل حكومة ولاية أستراليا الغربية، قد ساهمت في تفاقم تأثير تلك العراقيل في مجتمعات الشعوب الأصلية من خلال ترتيبات ضريبية غير عادلة وعدم إعادة توزيع الثروات التي تُنتج في تلك المناطق[٢].

١٠ - وفي جميع الأحوال، كان أصحاب الحقوق، ولا سيما حاملو سندات الملكية الخاصة بالسكان الأصلين، هم الذين قادوا الجهود لتعزيز النشاط على صعيد إبرام الاتفاقات بين أصحاب صناعات التعدين وحاملي سندات الملكية الخاصة بالسكان الأصليين. ولقد شجع الاعتراف الرسمي بحقوق الشعوب الأصلية قطاع صناعة التعدين على اتباع نهج جديد، عبر الاعتراف بأن أنشطة التعدين تخلف آثارا ضارة في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية وبأن من حقها، نتيجة لذلك، الحصول على منافع[٢]. ومن المنافع الهامة لهذه العملية أن انتشار إبرام الاتفاقات قد أدى إلى نجاح مجتمعات الشعوب الأصلية في تنمية خبراتها ومهاراتها وتجاربها في التفاوض على اتفاقات.

١١ - وحُددت أربع طرق رئيسية يجري عبرها توزيع إيرادات أنشطة التعدين على مجتمعات الشعوب الأصلية: المدفوعات الفردية المقدمة للأفراد (بشكل نقدي أو عيني)؛ وتقديم الخدمات؛ والاستثمار في الأعمال التجارية للشعوب الأصلية؛ والاستثمار في صناديق رأس المال على المدى الطويل[٧]. وبالفعل، فإن الصناديق الاستئمانية مثلت تطورا كبيرا ناتجا

عن الازدهار وذلك لعدد من الأسباب من بينها قدرتها على تحسين الحوكمة والإدارة المالية. ومع ذلك، ثمة مخاوف تتعلق بالقيود المفروضة على استخدام الصناديق الاستئمانية لدفع الريوع المستحقة، وتتبدى تلك المخاوف بوضوح في التبعات الضريبية المترتبة على منظمات الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب بعض هذه المجتمعات المحلية المستفيدة من الاتفاقات والإيرادات عن القلق من ربط المنافع بالصناديق الاستئمانية بغرض استخدامها في المستقبل. ومن المسائل الأخرى التي أثيرت فيما يتعلق بالازدهار مسألة السعي للحصول على إيجار، أو السلوك الذي يمنح الأولوية للمنافسة على الوصول إلى الموارد القائمة، بينما يتجاهل أو يهمّش فرص خلق موارد جديدة أو إضافية[٧]. وثمة قلق من أن يعطي المستفيدون الأفضلية للمدفوعات الفردية بدلا من اتباع نهج مستدام يستمر إلى ما بعد فترة الازدهار، مثل دفع الريوع لمنفعة المجتمع المحلي.

١٢ - وبغض النظر عن هذه التحديات، فإن أحد التطورات الأكثر إثارة الناجمة عن الازدهار الحالي يتمثل في نهج الشراكة بين شركات التعدين ومجتمعات الشعوب الأصلية حيث تستثمر تلك الشركات المال في تنمية المجتمعات المحلية وهياكلها الأساسية. والدافع الأساسي وراء ذلك هو ضمان أن تستطيع المجتمعات المحلية جني منافع مستدامة من ازدهار أنشطة التعدين، وأن تحقق ذلك باتباع نهج قائم على الشراكة يشدد على حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. وفعلا، تتولى شركات التعدين في العديد من مجتمعات الشعوب الأصلية التي تعيش في مناطق التعدين توفير الهياكل الأساسية والخدمات التي تعجز حكومات الولايات والحكومة الاتحادية عن تقديمها.

١٣ - ومن الأمثلة على اتفاقات الشراكة الاتفاق الذي وقعته شركة ريو تينتو التي ستوجه نسبة ٠,٥ في المائة من الإيرادات التي تجنيها في منطقة بيلبارا إلى مجتمعات الشعوب الأصلية، ويُقدّر أن تلك المبالغ تمثل بلايين الدولارات على مدى ٤٠ عاما[٨]. وبالمثل، فإن اتفاق استخدام أراضي الشعوب الأصلية في منطقة منجم آرجيل للماس يعتبر نموذجا للممارسات الجيدة للشراكات بين شركات التعدين والشعوب الأصلية. ويتضمن هيكل الاتفاق حسابين استئمانيين. ويُدفع ما مجموعه ٨٠ في المائة من الريوع لصندوق استئماني خيري مخصص لشراكات في مجالات القانون والثقافة والتعليم والتدريب والتنمية المجتمعية، ولا يمكن الوصول إليه حتى تاريخ إغلاق المنجم في عام ٢٠١٨. وتُدفع النسبة المتبقية، البالغة

(٨) انظر: Karen McNab and Magaly Garcia-Vasquez, “Autonomous and remote operation technologies in Australian mining”, Cluster Research Report, No. 2.5 (Brisbane, Centre for Social Responsibility in Mining, Sustainable Minerals Institute, 2011). Available from www.csrm.uq.edu.au/Portals/0/docs/Autonomous-and-Remote-Operation.pdf.

٢٠ في المائة، إلى صندوق استئماني يُستخدم وفقا للسلطة التقديرية، ويوزع فيما بين سبع مجموعات من الشعوب الأصلية المتمتعة بحقوق الملكية التقليدية لاستخدامه في بناء القدرات في مجالات الصحة والتعليم وتنمية الأعمال التجارية. ويُعتبر أن الاتفاق يشجع على المشاريع الفردية والمشاركة الاقتصادية بدلا من الممارسة المتبعة عموما المتمثلة في جمع وتوزيع المدفوعات[٩]. وإضافة إلى ذلك فإن العمالة في أوساط مجتمعات الشعوب الأصلية قد وصلت تقريبا إلى الهدف المحدد لها في عام ٢٠٠٥ والبالغ ٢٥ في المائة، على الرغم من النقص في امتلاك المؤهلات الجاهزة للعمل وفي التدريب[٩].

باء – العمالة

١٤ – إن فرص العمل الناتجة عن ازدهار أنشطة التعدين عادت بالفائدة على المجتمعات المحلية التي تقع أراضيها سواء على مقربة من مواقع أنشطة التعدين أو التي تأثرت بأنشطة التعدين. ونشأ عن الازدهار مجموعة من الممارسات الجيدة المتعلقة بالتوظيف، والعمالة، واحتفاظ شركات التعدين بالعمال المنتمين إلى الشعوب الأصلية[١٠]. وتوجد عدة برامج وشراكات تهدف إلى توفير فرص العمالة للشعوب الأصلية، بما في ذلك تلك التي تديرها شركة ريو تينتو، ومبادرة العهد الأسترالي لتوفير العمالة، والشراكات المعقودة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، ومجلس موارد كويتزلاند (الذي تشارك فيه شركات BHP Billiton و Xstrata و MMG Century)، والبرامج الموجهة للشعوب الأصلية مثل مبادرة القطاع الصناعي بشأن موارد الشعوب الأصلية في شمال غرب كويتزلاند، وشراكة حوض بوين بشأن مشاركة الشعوب الأصلية.

١٥ – وإضافة إلى العمل في المجتمعات المحلية القريبة من الأراضي التي مُنحت فيها امتيازات التعدين، أصبح أبناء مجتمعات الشعوب الأصلية المقيمون في الإقليم وفي المناطق الحضرية عُمالا في المناجم يُنقلون ذهابا وإيابا عن طريق الجو. وقد لوحظ، مع ذلك، أن وظائف

(٩) انظر: Kim Doohan, Marcia Langton and Odette Mazel, “From paternalism to partnership: the Good Neighbour Agreement and the Argyle Diamond Mine Indigenous Land Use Agreement in Western Australia”, in Community Futures, Legal Architecture, Langton and Longbottom, eds.

(١٠) انظر: Tony Tiplady and Mary Anne Barclay, “Indigenous employment in the Australian minerals industry” (2007). Available from www.csrm.uq.edu.au/docs/CSRM%20Report_FINAL%20 TO%20 PRINT_singles.pdf.

التعدين تقع في كثير من الأحيان بعيدا عن مجتمعات الشعوب الأصلية وأن الأفراد يحجمون عن المشاركة في هجرة ذات مغزى بقصد الحصول على عمل[١١].

١٦ - ووجدت منظمات الشعوب الأصلية وشركات التعدين أن انخفاض مستويات التعليم والمهارات، التي تحد من امتلاك أبناء الشعوب الأصلية المحلية المؤهلات الجاهزة للعمل، يمكن أن يعرقل العمالة في صناعة التعدين[٢]. وإن ضعف العمالة لدى الشعوب الأصلية أو مشاركتها في القوة العاملة ليس أمرا يتعلق بالطلب بقدر ما هو انعكاس لواقع أن كثيرين من أبناء الشعوب الأصلية مجهزون تجهيزا سيئا للاستفادة من فرص العمالة الماهرة، حتى عندما تكون متاحة[١١]. وحتى بالنسبة للاتفاقات التي تُعتبر نماذج للممارسات الجيدة في أستراليا، مثل اتفاق استخدام أراضي الشعوب الأصلية في منطقة منجم آرجيل للماس، فإن امتلاك المؤهلات الجاهزة للعمل يُعتبر تحديا[٩]. ومع ذلك، وجدت شركة منجم آرجيل للماس أن ٩١ في المائة من المتدربين الذين شاركوا في برنامج الشعوب الأصلية ثم غادروا الشركة يعملون في أماكن أخرى[١٢].

١٧ - وثمة أمر آخر تندر مناقشة آثاره في عمالة الشعوب الأصلية وهو الانخفاض في الوظائف الطويلة الأجل مع التوجه نحو جعل عمليات التعدين مستقلة بدرجة كبيرة والتحكم بها عن بُعد. ويشير أحد التقديرات إلى انخفاض يتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة في نسبة العمالة في مواقع التعدين في المستقبل[٨]. وحيث إن ٥٠ في المائة من العمال المنتمين إلى الشعوب الأصلية يشغلون وظائف ذات مهارات متوسطة، فإن هذا التشغيل باستخدام الآلات على نطاق واسع سيؤثر تأثيرا كبيرا في مستوى العمالة في الشعوب الأصلية[٨]. وأخيرا، تشمل العوامل الأخرى التي تؤثر في توظيف أبناء الشعوب الأصلية للعمل في المناجم الصحة، والرفاه، والأمراض المزمنة، والاعتقال والحبس[١٣].

(١١) انظر: John Taylor, “Measuring indigenous outcomes from mining agreements in Australia”, in Community Futures, Legal Architecture, Langton and Longbottom, eds., p. 60.

(١٢) انظر الدراسة الاستقصائية المعنية بالموظفين والمتدربين السابقين من أبناء الشعوب الأصلية في منجم آرجيل للماس، التي أجراها مركز الدعوة إلى المسؤولية الاجتماعية في أنشطة التعدين في عام ٢٠٠٧، المنشورة على الموقع التالي: www.csrm.uq.edu.au/docs/Argyle%20former%20employees%20 final%20report.pdf.

(١٣) انظر: John Taylor, “Data mining: indigenous peoples, applied demography and the resource extraction industry”, in “Power, culture, economy”, Altman and Martin, eds., p. 69.

جيم – الآثار الاجتماعية

١٨ – وثقت وسائط الإعلام والدراسات الأسترالية على نطاق واسع الآثار الاجتماعية المترتبة على ازدهار أنشطة التعدين. فتلك الأنشطة تؤثر تأثيرا كبيرا في النسيج الاجتماعي[١٤] ويحتمل أن تواجه مجتمعات الشعوب الأصلية المقيمة على مقربة من مواقع عمليات التعدين حالة متواصلة من انعدام الأمن في حياتها[٢]. وحتى في منطقة بيلبارا، حيث حصدت الشعوب الأصلية قسما أكبر من منافع الازدهار الحالي لأنشطة التعدين، فإن عزم الشركة على توظيف العمال وفقا لأحكام اتفاق استخدام الأراضي والاتفاقات الأخرى لم يحقق الكثير فيما يتعلق بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأصلية المقيمة هناك[٢].

١٩ – ويأتي انعدام الأمن أو التأثير على النسيج الاجتماعي لأسباب مختلفة، بما في ذلك هجرة جماعات غير محلية إلى أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية، ووجود عمال مؤقتين لا يرتبطون بذلك المكان بأي رابط ذي مغزى[١٤]؛ وتحسين الطرق، الذي يعني زيادة في حركة المرور والسياحة؛ ونزاعات مجتمعية ناجمة عن الفرص المتصورة والحقيقية لتحقيق الدخل، وتوفير الوظائف وفرص التعليم. وعلى وجه الخصوص، سلط ازدهار أنشطة التعدين الضوء على نقص الاستثمار الحكومي في الخدمات والمرافق والهياكل الأساسية في المناطق التي تجري فيها أنشطة التعدين، وعلى تدهور المركز الاقتصادي للشعوب الأصلية[٢].

٢٠ – وعلى سبيل المثال، أدى ازدهار أنشطة التعدين إلى نقص عدد المساكن وارتفاع الإيجار، الأمر الذي فرض ضغطا إضافيا على ما تواجهه أصلا الشعوب الأصلية من صعوبات وضيق فيما يتعلق برصيد المساكن المتوفرة. وإضافة إلى ذلك، بات الوصول إلى السكن الاجتماعي أصعب بسبب ممارسة نقل العاملين ذهابا وإيابا عن طريق الجو. ففي منطقة بيلبارا، على سبيل المثال، باعت حكومة الولاية المساكن الحكومية إلى شركة تشييد خاصة بغرض بناء مخيمات لنقل العاملين ذهابا وإيابا عن طريق الجو. ويمكن أن تؤدي هذه الخطوات إلى زيادة التشرد بين أبناء الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضغط على المساكن، وحالات التشرد، يؤديان إلى اضطراب وانهيار الأسرة، وإلى إساءات أخرى، بما في ذلك العنف والكحول.

٢١ – ولئن كان قد لوحظ أن شركات التعدين قد ساهمت في الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات في مجتمعات الشعوب الأصلية، بما في ذلك عن طريق توفير موارد للخدمات

(١٤) انظر: Kerry Carrington, Russell Hogg and Alison McIntosh, “The resource boom’s underbelly: criminological impacts of mining development”, Australian & New Zealand Journal of Criminology, vol. 34, No. 3 (2011), pp. 335 and 340.

الصحية، فإن شواغل صحية عديدة قد أُثيرت فيما يتعلق بازدهار أنشطة التعدين. فقد سُلط الضوء في أحد التقارير على أن العمر المتوقع للرجال في مجتمعات الشعوب الأصلية في منطقة بيلبارا يتراوح بين ٥٢ و ٥٥ عاما، والعمر المتوقع للنساء في تلك المجتمعات يتراوح بين ٦٠ و ٦٣ عاما، الأمر الذي يثير تساؤلات حول القدرات البدنية وحدودها التي تعيق المشاركة الكاملة في القوة العاملة. ويذكر التقرير ما يلي: ''إذا أضفنا إلى ذلك حقيقة معدلات الاعتلال المرتفعة نسبيا لدى الشعوب الأصلية، التي تبدأ من سنوات الفتوة وتمضي متزايدة على مدى السنوات الرئيسية لعمل الإنسان، يبرز حينئذ نمط من القيود البدنية القاسية التي تعيق قدرة الكثيرين في مجتمعات الشعوب الأصلية على المشاركة في النشاط الاقتصادي بصورة مفيدة ومستدامة''[٥]. لذا فإن الأزمة الصحية الحالية في أستراليا تشكل فعلا عقبة أمام المشاركة الكاملة في سوق العمل، مثلها مثل الهياكل الأساسية الصحية التي تعاني من نقص كبير في الموارد، والتي استهدفتها بعض شركات التعدين في الاتفاقات التي أبرمتها مع مجتمعات الشعوب الأصلية.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك توجد مسائل طبية، مثل السعال الديكي أو التهاب المعدة والأمعاء، المعروف أنهما ينتشران بسهولة أكبر في المخيمات المنشأة للعاملين الذين يُنقلون ذهابا وإيابا عن طريق الجو. وإن حدوث أي أزمة طبية في هذه المخيمات يعني أن أثرها سيتمثل في مزيد من الضغط على الخدمات الصحية المحلية. وهناك أيضا شواغل تتعلق بإساءة استعمال المؤثرات العقلية، بما في ذلك ارتفاع مستويات استهلاك الكحول والمخدرات، مع تدفق عمال المناجم على المدن. وتتمثل النتيجة الطبيعية لهذه التدفقات في السلوك غير الاجتماعي والعنيف الذي يتلازم بصفة خاصة مع استهلاك كميات كبيرة من الكحول. وارتفاع تكاليف المعيشة الذي يطرأ في كثير من الأحيان في مناطق التعدين يستتبع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الذي يؤثر في تغذية الأسر في مجتمعات الشعوب الأصلية واستهلاكها لأنواع الفاكهة والخضروات. وأخيرا، يثير العديد من الشعوب الأصلية مسألة آثار ازدهار أنشطة التعدين في ثقافتها، حيث لاحظ الشيوخ تناقصا في مكانتهم القيادية. ويمكن أن يؤثر العمل في قطاع التعدين على صون المعارف الثقافية.

رابعا - الاستنتاجات

٢٣ - قدمت هذه الدراسة لمحة عامة موجزة عن آثار الازدهار الحالي في أنشطة التعدين في الشعوب الأصلية ومجتمعاتها في أستراليا. وهذه الآثار سلبية وإيجابية في آن واحد. وتجري أنشطة التعدين في غالب الأحيان في أراض تعود ملكيتها إلى الشعوب الأصلية، وتشير الدراسات إلى أن إعادة توزيع الثروة النابعة من ازدهار أنشطة التعدين على مجتمعات

الشعوب الأصلية غير منصف[٢]. وعلاوة على ذلك، فإن النهج الذي يجب أن تتبعه الشعوب الأصلية للإعداد للمستقبل مهم، نظرا إلى أنها في حاجة إلى المنافع الناجمة عن ازدهار أنشطة التعدين – العمالة، والتدريب، والتعليم، والاستثمار في الأعمال التجارية، والتنمية المجتمعية – لضمان استدامتها لفترة طويلة في المستقبل، وإلا فإنها ستجد نفسها في وضع غير مستقر عندما تتأثر تدفقات الدخل بسبب إغلاق المناجم أو بسبب أي تباطؤ في الازدهار. ولقد ذُكر أن الدعم المقدم من الشركات التي تدير سندات الملكية الخاصة بالسكان الأصليين، ومقدمي الخدمات الإقليمية، ومستشاري مجتمعات الشعوب الأصلية، ينبغي أن يؤدي دورا حاسما في التغلب على التوزيع غير العادل لمنافع وآثار ازدهار أنشطة التعدين، وأن على هيئات الحوكمة والقيادة الإدارية للشعوب الأصلية أن توفر برامج لبناء القدرات وأهلية القيادة لبناء الإمكانيات[٣].